

## دور المصارف التجارية في تمويل المشروعات الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة (1995 - 2008م)

د. فتحى احمد انقطة<sup>(1)</sup>

د. محمد مصباح زلطوم<sup>(2)</sup>

### المخلص:

هذه الدراسة تهدف إلى التعريف بدور المصارف التجارية في تمويل المشروعات الاقتصادية والتعرض لأهم المشاكل والمعوقات الرئيسية التي تواجه عملية أداء هذه المصارف التجارية خلال الفترة (1995-2008م) وقد تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي والمنهج الكمي للوصول إلى النتائج والتي من أهمها ضعف مساهمة المصارف التجارية في تمويل المشروعات الاقتصادية بشكل أمثل ويرجع ذلك إلى انخفاض النسبة بين ما تضيفه هذه المصارف إلى الناتج المحلي الإجمالي أي ما يضيفه الائتمان الممنوح في المصارف إلى الناتج المحلي الإجمالي.

### أولاً: المقدمة:

تساهم المصارف التجارية بشكل كبير في تشغيل العمالة وتوسيع قاعدة الملكية في المجتمع من خلال مساهمتها في تمويل المشروعات الاقتصادية، حيث توفر فرص عمل واسعة وجديدة تدعم النمو والتنمية الاقتصادية. وتعد مشكلات التمويل والتخطيط لمشاريع التنمية من أهم المشكلات التي تعيق وتعترض التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، وفي كثير من الدول تهدد كافة الجهود التنموية بالتوقف. ومن هنا يتضح جلياً أهمية المصارف التجارية ودورها في تحقيق التنمية على جميع الأصعدة من خلال ضخ الموارد المالية اللازمة للمشروعات الاقتصادية، كما تعتمد التنمية الاقتصادية جزئياً على سلامة النظام

1- محاضر بقسم التمويل والمصارف - كلية الاقتصاد والتجارة - جامعة المرقب.

2- محاضر بقسم التمويل والمصارف - كلية الاقتصاد والتجارة - جامعة المرقب.

المصرفي، حيث تؤثر أدوات السياسة النقدية، لا سيما الأدوات المباشرة تأثيراً كبيراً على سلامة القطاع المصرفي، فعندما لا تقوم السلطة النقدية بوظيفتها كمقرض أخير، يؤدي ذلك إلى تشويه الوظيفة الأساسية لنظام المدفوعات، وكذلك عندما تشدد السلطات النقدية في عملية منح الائتمان، فأنها قد تسبب في حرمان المصارف التجارية من الاستفادة من احتياطاتها الفائضة والحد من قدرتها على إدارة السيولة ويخفض عدد عملائها وربحيتها، وبالتالي يضعف دورها في عملية التنمية الاقتصادية.

### 1.1 مشكلة الدراسة:

إن الإشكالية الأساسية التي تناقشها هذه الدراسة هو بحث العلاقة بين حجم القروض والتسهيلات المقدمة لمشاريع التنمية الاقتصادية من قبل المصارف التجارية وبين عملية التنمية المتحققة فعلاً.

إن النظام المصرفي السليم يساهم في النمو الاقتصادي عن طريق منح التمويل اللازم للمشاريع الاقتصادية، ولا سيما للنشاطات ذات الإنتاجية العالية على مستوى معين من المخاطر، كما يوفر النظام أيضاً خدمات المدفوعات ويؤمن الخبرة والمشورة لهذه المشروعات ذات الأهمية الكبيرة في تحقيق التنمية. بينما يعيق النظام المصرفي الغير سليم التخصيص الكفء للاهتمام، ويوفر التكلفة العالية على عمليات الوساطة المالية، ويكون نتائجها المالية أقل بكثير من المحتملة ويعود ذلك إلى الاختيار السيئ للمقترضين وتمويل المشاريع التي تحتوي على درجة عالية من المخاطرة وتواجه المصارف التجارية عند تمويلها للمشروعات الاقتصادية عدة مشاكل منها:

- 1- ضعف مستوى انتباه المسؤولين القائمين على تقييم دراسات الجدوى المقدمة لإنشاء المشاريع من قبل هذه المصارف.
- 2- عدم ثبات التشريعات والقرارات واللوائح التي تحكم وتنظم العمل المصرفي من حيث عملية الإقراض.
- 3- ارتفاع حجم القروض والتسهيلات الغير محددة وضعف التخصيصات المالية لمواجهتها وعدم اتخاذ الإجراءات الجدية لتصفية أوضاع الضمانات المقدمة لقاءها. بعد استعراض طبيعة وظواهر المشكلة يظهر أن الأسباب المحتملة وراء هذه المشكلة يمكن إيجازها في وجود بعض المعوقات التي تحد من فاعلية الأداء بالمصارف التجارية من أهمها:

- 1- ضعف نظام التقييم في المصارف التجارية واكتشاف السلبيات وعلاجها.
- 2- مشكلة قلة رأس المال وعدم ملاعته بما يتناسب وحجم المشروعات المراد تنفيذها، ومما يستدل على ذلك هو التأخير الشديد في الموافقة على منح الائتمان.
- 3- غياب البرامج الحاسوبية المتطورة التي تتلاءم مع ضرورة تطوير العمل المصرفي.

## 2.1 أهداف الدراسة:

- 1- التعريف بالإطار النظري الذي يوضح أسس ومعايير تقييم أداء المصارف التجارية.
- 2- التعرف على المشاكل والصعوبات الرئيسية التي تواجه عملية أداء المصارف التجارية محل الدراسة.
- 3- بيان المشاكل والمعوقات الرئيسية التي تعوق إقامة تمويل التنمية الاقتصادية بهدف طرح الحلول والمعالجات اللازمة.

4- محاولة تقديم إطار مقترح لتقييم هذه المصارف وترشيد عمليات الأداء من أجل تطوير هذه العمليات بالمصارف محل الدراسة.

5- البحث عن كيفية رفع مستوى الأداء بالمصارف التجارية محل الدراسة من خلال الإطار المقترح.

### 3.1 أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى العديد من الاعتبارات منها ما يتعلق بالأهمية العلمية وأخرى بالأهمية العملية وهي كالتالي:

1- الأهمية العلمية: تعود الأهمية لهذه الدراسة إلى قلة الدراسات الأكاديمية التي تناولت المصارف التجارية ومدى مساهمتها في تمويل المشروعات الاقتصادية في ليبيا ومعرفة كيفية الرفع من مستوى أداء هذه المصارف في تمويل وتحقيق التنمية الاقتصادية.

2- الأهمية العملية: تكتسب الدراسة أهمية عملية من كون موضوع الدراسة على جانب كبير من الأهمية وذلك من خلال تحديد العوامل والأسباب وراء عدم قدرة هذه المصارف على تحقيق دورها المذكور وتشغيل مشروعات اقتصادية مختلفة، بما يحقق التنمية المستدامة والمتوازنة خاصة أن السوق المحلي في ليبيا في حاجة ماسة إلى السلع والخدمات المختلفة. لذلك يتأمل الباحثان من خلال الدراسة إلى معرفة إمكانية مساهمة المصارف التجارية في توفير السلع والخدمات وذلك من خلال عمليات التمويل للمشاريع الإنتاجية والخدمية.

### 4.1 فرضيات الدراسة:

1- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لمعدل نمو القروض المصرفية في تمويل المشروعات الاقتصادية المقاس بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي.

2- إن انخفاض مساهمة المصارف التجارية في تمويل المشروعات الاقتصادية ذات الطبيعة الإنتاجية ناتج عن السياسة المحددة التي يفرضها المصرف المركزي على هذه المصارف الأمر الذي يعوق حجم نشاطاتها نحو التمويل.

### 1-5 الدراسات السابقة:

قام الباحثان بإجراء مسح للمكتبات العامة والجامعية وشبكات المعلومات الدولية للتعرف على الدراسات السابقة والخاصة لموضوع البحث، وتبين عدم توافر دراسات سابقة تناولت موضوع البحث بشكل مباشر، إلا أن بعض الدراسات تناولت المصارف التجارية من نواحي مختلفة نذكر منها:

1- دراسة<sup>(1)</sup>: تقييم استثمارات المصارف التجارية، حيث تناولت الدراسة في قسميها النظري استعراض المفاهيم الأساسية للاستثمار والمدخل المختلفة التي تناولت هذه المفاهيم، وكذلك نماذج تقييم الاستثمارات في هذه المصارف.

كما افترضت هذه الدراسة أن انخفاض استثمارات هذه المصارف ناتجاً عن السياسة المحددة التي يفرضها المصرف المركزي الأمر الذي يعوق حجم نشاطاتها واستثماراتها.

وفي نهاية الدراسة توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ارتبط قطاع المصارف التجارية بتوجيه من المصرف المركزي في معظم نشاطه، وهذا من شأنه سوف يحد من مستوى الأداء وما ينتج عنه من انخفاض في مستوى الكفاءة.

1- عمران عبد السلام الباوندي، تقييم استثمارات المصارف التجارية الليبية. رسالة ماجستير (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية 1998م).

- تتركز أغلب توجيهات الاستثمارات في المصارف التجارية نحو القروض الاجتماعية قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وبعض القروض العقارية.

- تبين من تحليل سيولة المصارف التجارية الليبية أن هناك فائضاً في السيولة الفعلية عن السيولة القانونية المحددة من المصرف المركزي، وكذلك ارتفاع حجم الاحتياطيات الفعلية مقارنة بالاحتياطيات القانونية.

2- دراسة<sup>(1)</sup>: تقييم سياسات الائتمان المصرفي في المصارف التجارية الليبية.

استهدفت هذه الدراسة الوقوف على مدى مساهمة هذه المصارف في تقديم الائتمان المصرفي اللازم ومجالات نشاطها وبيان أهميتها، كما افترضت هذه الدراسة عدم كفاءة عملية وضع سياسات الائتمان في المصارف التجارية في ظل متغيرات البيئة الحديثة.

وتوصلت الدراسة إلى:

- عدم كفاءة السياسة الائتمانية للمصارف التجارية سواء من ناحية وضعها أو تنفيذها مما يؤثر على نتائج أعمال هذه المصارف.

- عدم وجود سياسات ائتمانية مكتوبة لكل المصارف التجارية الليبية على الرغم من أهميتها لإدارة الائتمان.

- التركيز في تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية على جدوى المشروعات الممولة بالدرجة الأولى، وليست مجرد استيفاء الضمانات وضرورة الالتزام بتوصيات لجنة "بازل" الخاصة بضمان سلامة الائتمان.

1- إبراهيم أحمد الصقر: تقييم سياسات الائتمان المصرفي للمصارف التجارية الليبية. رسالة ماجستير (القاهرة: الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية 2005م).

3- دراسة<sup>(1)</sup>: الصيرفة الشاملة حول إمكانية تحويل مصرف الجمهورية من مصرف تجاري إلى مصرف شامل، حيث اهتمت هذه الدراسة بالجوانب النظرية والتطبيقية لمعالجة الأسباب التي أدت إلى عدم قدرة مصرف الجمهورية من توظيف ما لديه من أموال في استثمارات مختلفة، وقد حدد الباحث الخطوات الواجب اتباعها كي تتمشى مع السياسات التي من خلالها يستطيع المصرف استثمار أمواله في عدة مجالات وفقا لمفهوم الصيرفة الشاملة.

وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إن أغلب استثمارات المصرف تتركز في القروض قصيرة الأجل.
- إن طرق ومنافذ استثمار أموال المصرف محددة ومرسومة من قبل المصرف المركزي بوصفه المالك للمصرف.
- يتمتع المصرف بملاءة رأس المال تجعله قادرا على التوسع في استثماراته.

### 6.1 منهجية الدراسة:

اعتمدت الورقة البحثية في منهجها على المنهج الاستقرائي من خلال قراءة أدبيات الموضوع من مراجع ودوريات علمية، ومحاولة دراسة وتحليل ما تواجهه هذه المصارف من صعوبات ومعوقات فيما يتعلق برأسمالها وذلك بالاعتماد على تحليل الميزانيات والتقارير السنوية والزيارات الميدانية التي تعكس الجوانب التطبيقية لها، والمنهج الكمي لإجراء الدراسة التطبيقية من خلال مقارنة الأداء والنتائج لدى هذه المصارف محل الدراسة.

1- أبو عجيبة إبراهيم عبد المولى: الصيرفة الشاملة، دراسة عملية حول إمكانية تحويل مصرف الجمهورية من مصرف تجاري إلى مصرف شامل. رسالة ماجستير (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية 1997م).

## 7.1 نموذج الدراسة:

حيث تم استخدام نموذج قياسي لتقدير الانتمان الممنوح للمشروعات الاقتصادية عن طريق المعادلات السلوكية التالية:

$$CR = a_0 + a_1LES + a_2HIL + a_3SL + UT \quad \dots\dots\dots (1)$$

حيث أن:

CR = إجمالي الائتمان الممنوح من المصارف التجارية.

LES = قروض الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية الممنوحة من المصارف التجارية.

HIL = قروض عقارية ممنوحة من قبل المصارف التجارية.

SL = السلف الاجتماعية الممنوحة من المصارف التجارية.

Ut = متغير عشوائي.

واستكمالاً لاستقراء التحليل القياسي من ناحية، ومن ناحية أخرى قراءة كل المؤشرات التي تبين مساهمة القطاعات غير النفطية في تمويل المشروعات الاقتصادية تم اقتراح المعادلة التالية:

$$GDP = a_0 + a_1Rgs + a_2rp + uT \quad \dots\dots\dots (2)$$

حيث أن:

RGS = إيرادات القطاعات غير نفطية في تمويلها للمشروعات الاقتصادية.

Rp = إيرادات قطاع النفط في تمويله للمشروعات الاقتصادية.

Ut = متغير عشوائي.

وبالتالي وصلنا إلى تكوين المعادلة النهائية لقياس العلاقة وهي على النحو

التالي:



$$GDP = Fd(CR, GS, rp) \dots\dots\dots (3)$$

$$YT = b_0 + b_1x_1 + b_2x_2 + b_3x_3 + uT \dots\dots\dots (4)$$

log.GDP = YT حيث أن :

Rp, RGS X1 تمثل نسبة بين

CR تمثل X2

B2, B1, B0 تمثل معاملات الانحدار.

ثانياً: ماهية التمويل:

1-2 تعريف التمويل:

بدأ علم التمويل يصعد وينتشر بشكل كبير في بداية القرن العشرين وقد كان التركيز في الواقع على كيفية الحصول على الأموال، ومع التقدم الذي حدث في العشرينات احتاجت المشروعات إلى أموال كبيرة لتسيير أعمالها، وكان التركيز في تلك الفترة على تمويل المنشآت، وظهر اهتمام كبير بالتمويل الخارجي عكس التمويل الداخلي، حيث ظهرت نظريات تكلفة الإفلاس، توزيعات الأرباح، وذلك في مجال نظرية التمويل، بينما ظهر في مجال الاستثمار نظريات السوق الكفو والمراجعة ونظريات الاختيارات وتسعير العقود والمقايضة.

كما واكب ذلك ظهور مؤسسات مالية تتمثل في قطاع المصارف التجارية وأسواق العقود المستقبلية وأسواق الاختيارات وتعاضم دور التمويل في العالم حتى أصبحنا نعيش في عصر المعاملات المالية والاستثمارات الضخمة<sup>(1)</sup>.

ومما تقدم نجد أن نشأة التمويل قديمة ويمكن تعريفه على النحو التالي:

1- د. نبيه عطاس: معجم مصطلحات الاقتصاد والمال وإدارة الأعمال، (مكتبة لبنان - بيروت، ط2، 1995م)، ص244.

"تعني كلمة التمويل عموماً فن أو علم أو نظام معالجة القضايا المالية في الدولة أو الشركة، أما كفاعل تعني الحصول على الأموال والسلف لاستعمالها كأساس لتمويل المؤسسة وتأمين رأسمال كامل لها"<sup>(1)</sup>.

كما عرّف أحد الباحثين التمويل بأنه "وسيلة للتبادل، حيث تنتقل التسهيلات من البائع (الدائن أو المقرض) إلى المشتري (المدين أو المقترض) ولكنها ليست متاحة لكل فرد بسبب المخاطر، فيجب على مانح التمويل التحري على طالب التمويل قبل الوعد بالدفع"<sup>(2)</sup>.

وكذلك آخر بأنه مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع"<sup>(3)</sup>.

## 2-2 مصادر التمويل للمشاريع الاقتصادية:

مما لا شك فيه أنه بدون تمويل لا يوجد المشروع، وتتوقف تكلفة الأموال على الطريقة التي يتم من خلالها تمويل المشروع باستخدام مجموعة من مصادر التمويل ويجب اختبار المصادر المناسبة لتمويل المشروع في ضوء الاحتياجات من الإنفاق الاستثماري، وبما يحقق التوازن بينهما.

ويمكن تقسيم المصادر الرئيسية لتمويل المشروعات إلى ما يلي:

### 1- مصادر التمويل قصيرة الأجل:

يعد هذا النوع من التمويل بطبيعته مشكلة كبيرة ومستمرة بالنسبة للمشروعات التي يحتاج إليها، لأنه لا يوظف للاستثمار في الأصول الثابتة. لذا فإن

1- Jessup P. Modern Bank Management (Minn, West Publish, 1980, P.160).

2- Cole, R. A, and L. Mishler, "Consumer and Business credit management, New York: McGraw-Hill, 1998, P.6.

3- د. محمد عثمان إسماعيل حميد: التمويل والإدارة في منظمات الأعمال، (دار النهضة العربية، مطبعة جامعة القاهرة، 1995م)، ص16.

الشركات التي تشكل أصولها الثابتة نسبة كبيرة من مجموع أصولها لا تواجه مشكلة التمويل قصيرة الأجل بالدرجة التي تواجهه الأنواع الأخرى التي تقل فيها نسبة الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول<sup>(1)</sup>.

ويستخدم التمويل قصير الأجل في تمويل العمليات الجارية للمشروعات الاقتصادية، وقد يكون هذا التمويل إنتاجياً فيتم استخدامه لتمويل رأس المال المتداول، وقد يكون استهلاكياً مثل تمويل شراء السلع الاستهلاكية بالتقسيط<sup>(2)</sup>.

ومن أهم مصادر التمويل قصيرة الأجل ما يلي:

- الائتمان التجاري Trade credit:

يعرف الائتمان التجاري بأنه الائتمان قصير الأجل الذي يقدم في صورة قروض وتسهيلات مصرفية إلى المتعاملين بعمليات التسويق والتبادل التجاري<sup>(3)</sup>.

ومن خلال الاطلاع على أدبيات الموضوع، يلاحظ أن الميزة الكبيرة لهذا التمويل أنه يمكن المشروع أن يدفع قيمة البضاعة بعد حصوله على الإيراد من بيع تلك البضاعة، فهو يستخدم للحصول على المواد الخام للتوسع في عمليات الإنتاج في الأوقات التي يكون الائتمان المصرفي مقيداً بواسطة السلطات النقدية. ولذلك فإن الائتمان التجاري يمكن أن يكون شبيهاً بالائتمان المصرفي في بعض الجوانب، وذلك من ناحية تأثيره على القوة الشرائية أو كمية النقود المعروضة في الاقتصاد، ويعتمد

1- د. محمد حافظ الرهوان، النقود والبنوك والأسواق المالية (القاهرة، البيان للطباعة والنشر، ط1، 1998م)، ص190-191.

2- د. حسني علي خربوش وآخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق (عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 1999م)، ص129-130.

3- د. عبد المعطي رضا رشيد، ود. محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان (عمان: دار وائل للنشر، ط1، 1999م)، ص31.

الائتمان التجاري على الاقتراض من المصرف في تمويل احتياجاته الجارية مثل شراء المواد الأولية والوقود ودفع أجور العمال وغيره من النفقات الجارية الأخرى، وتقوم المصارف التجارية بتقديم هذا التمويل على شكل تسهيلات ائتمانية وتكون بذلك ضامنة للمشروع<sup>(1)</sup>.

### - الائتمان الاستهلاكي<sup>(2)</sup>: consumer credit :

يستخدم هذا الائتمان في تمويل الإنفاق الاستهلاكي، إذ يمكن للأفراد الحصول على السلع والخدمات بسهولة، وبما يتناسب مع دخولهم باعتبار أن دفعهم لأثمان هذه السلع سيكون مؤجلاً وبالتقسيم لفترات زمنية مستقبلية، ويقوم بتقديم هذا النوع من التمويل أصحاب المتاجر والجمعيات الاستهلاكية والمصارف التجارية. وفي كثير من دول العالم فإن الائتمان لا يمكن الاستغناء عنه بالنسبة للمستهلك فهو يجد أنه أكثر ملائمة له أن يقوم بسداد فواتير المياه والكهرباء والغاز والنظافة مرة كل شهر بدلاً من أن يقوم بسدادها يومياً.

### - الائتمان المصرفي: Banking credit :

يعد الائتمان المصرفي من أهم وأخطر وظائف المصارف التجارية بالدرجة التي تتفق مع توفير الأمان لأموال المودعين، وبما يحقق أهداف وخطط التنمية الاقتصادية، حيث أن المصارف التجارية في اقتصاديات الدول الصناعية تساهم بشكل فعال في عملياتها التمويلية للقطاعات الإنتاجية والخدمية عن طريق نشاطها المصرفي والائتمان الواسع النطاق.

1- (George N. Halm: Economics Money and Banking, (Home, Wood, Illinois: Richard D. Irwin Inc. 1961), op. cit., P.287.

2- Paymond P.Kent, Money and Banking 6-ed (new York: Halt Rinehart and Winston, Inc, 1972), Op. cit, pp.475-476.

وأصبح الائتمان المصرفي القصير الأجل الذي تمنحه المصارف التجارية في اقتصاديات الدول المتقدمة كبير جداً، مقارنة بما تقدمه المصارف في اقتصاديات الدول النامية التي ارتبطت أغلب حركتها الائتمانية نحو التمويل قصير الأجل الموجهة إلى القطاعات الخدمية، بما فيها قطاع التجارة الخارجية وإحجام المصارف على تمويل المشروعات الإنتاجية بسبب عامل الربحية وسرعة ما تحققه في القطاع التجاري بالقياس إلى القطاعات الإنتاجية<sup>(1)</sup>.

## 2 - مصادر التمويل طويلة الأجل:

وهي التي تستحق السداد خلال فترة ما يزيد على الحد الأدنى لها وهي خمس سنوات، ويمكن أن يكون التمويل هذا من مصادر داخلية أو خارجية، ومن أهم المصادر الرئيسية للتمويل طويلة الأجل ما يلي:

- أموال الملكية:

إن الأموال التي تقترض مقابل الالتزام بالسداد تعرف باسم التمويل بالقروض. أما النوع الآخر من التمويل فيسمى التمويل بالأسهم، حيث يتم عن طريق طرح أسهم للاكتتاب العام والخاص يكون لمالك السهم ملكية جزئية بالشركة ويحق له المشاركة في أي أرباح مع تحمل أي خسائر.

وتشتمل أموال الملكية على ما يلي<sup>(2)</sup>:

1- Lester v.chandler: "the Economics of money and Banking' 6 th ed (harberandraw 1973) p. 106.

2- (Van Hrone, James, C, Financial Market Rates and Flow Englewood Cliffs, (New Jersey, Prentice Hall Inc, 1990), P.245.

## - الأسهم العادية Common stocks:

تمثل الأسهم العادية مستند ملكية له قيمة اسمية في رأس المال وقيمة دفترية وقيمة سوقية، وقيمة حقيقية وهي التي تمثل التقييم الحقيقي للسهم، وتتوقف على العائد المتوقع من ورائه ويعد التمويل للأسهم العادية مصدراً دائماً للتمويل طويل الأجل.

هذا النوع من الأسهم تصدره الشركات المساهمة، حيث ينقسم رأس المال في كل شركة إلى حصص متساوية القيمة تسمى كل حصة سهماً، وتعد الأسهم العادية رأس مال محدود الالتزامات تمتلك الشركة حق الإصدار الأول. ويتمتع حملة هذه الأسهم بجملة من الخصائص القانونية أهمها: يحق لمالك السهم حصوله على حصة من توزيعات الأرباح والمشاركة في حضور اجتماعات الجمعية العمومية، وكذلك له حصة في أصول الشركة عند التصفية، علاوة على إمكانية نقل ملكية الأسهم للغير.

## - الأسهم الممتازة preferred stocks:

يحمل السهم الممتاز بعض صفات السهم العادي وبعض صفات السند. فالسهم الممتاز يمثل مستند ملكية، تختلف عن الملكية التي تنشأ عن السهم العادي، فله قيمة اسمية وقيمة سوقية وقيمة حقيقية شأنه في ذلك شأن السهم العادي، غير أن القيمة الدفترية له تتمثل في قيم الأسهم الممتازة، كما تظهر في دفاتر الشركة مقسومة على عدد الأسهم المصدرة.

ويتمتع حملة هذه الأسهم على بعض الامتيازات تمثلت في حق الحصول على نسبة من الأرباح والموجودات قبل حملة الأسهم العادية، كذلك منح الأصوات

---

- R, Charles James R., McGuigan and William J. Kret Low, Contemporary Financial Management (Fourth Edition, N. Y. West: Publishing Co, 1990), P.502.

الإضافية في اجتماعات الجمعية العمومية العامة، يضاف إلى ذلك حق التمويل إلى أوراق مالية أخرى وخصوصاً ما يعرف بالهندسة المالية يحق للسهم الممتاز أن يتحول إلى أوراق مالية أخرى وذلك حسب شروط الإصدار.

#### - الأرباح المحجوزة Retained Earnings:

تعتبر الأرباح المحجوزة جزء من حقوق الملكية وتعتبر أحد مصادر التمويل الداخلية وذلك عندما تتحقق أرباحاً تزيد عن التوزيعات المقررة، وتقرر الجمعية العمومية أن يتم احتجازها وعدم توزيعها وغالباً ما تستخدم هذه الأرباح في إعادة استثمارها، وبذلك تعد تمويلاً إضافياً بدلاً من اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية.

#### - القروض Loans:

تعتبر القروض من مصادر التمويل طويلة الأجل وتقوم المصارف والمؤسسات التمويلية المختلفة بدور هام في تمويل المشروعات الاقتصادية من خلال اختيار المشروعات ذات الربحية التجارية، وتركز المصارف التجارية على الجدوى الاقتصادية ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة مثل الإحلال محل الواردات وتنشط الصادرات، وخلق فرص عمل.

إن تقديم القروض ذات الحجم الكبير سواء أكانت من قبل الحكومات أو المصارف والمؤسسات الدولية قد تأثرت في ظل انتشار مفاهيم العولمة، وكذلك تأثرت بدءاً من إحدث سبتمبر 2001 ونهاية بالأزمة المالية 2008م التي تعصف باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء<sup>(1)</sup>.

1- Thomas mayer Et all Money, "Banking and the Money" (new York: Norton &company, Inc, 1996) P. 253.

## 3.2 أهمية التمويل:

تأتي أهمية التمويل من الحاجة إلى الأموال وتنقص بنقصان هذه الحاجة، فمع زيادة الحاجة إلى السلع والخدمات وعمليات المبادلة تزداد أهمية التمويل. إن أهمية التمويل تظهر من خلال أهمية وضرورة توفر رأس المال اللازم للعمليات والأنشطة الإنتاجية والتسويقية، وسواء كانت هذه العمليات تتسم بطابع مرحلي أو بطابع موسمي أو كانت تتسم بطابع إستراتيجي طويل الأمد الذي يتعلق بتواجد المشروعات الاقتصادية في ساحة المنافسة، بالإضافة إلى أن أهمية التمويل مرتبط ببناء المشروعات الاقتصادية التي تقام عليها القاعدة الإنتاجية للتنمية، فمهما كانت الاستراتيجية المتبعة في التنمية لا بد لها من توفير التمويل الكافي وفي الوقت المناسب حتى يكتب لها النجاح<sup>(1)</sup>.

## ثالثاً: طبيعة المصارف التجارية:

## 3-1 مقدمة:

لقد استخدمت تسمية المصارف التجارية منذ زمن طويل إلا أنها في حقيقة الأمر لا تعطي وصفاً دقيقاً لهذا النوع من المصارف، بل أن هذه التسمية قد تكون مظللة، ذلك أن هذه التسمية قد استخدمت أصلاً للاعتقاد بأن المصارف التجارية يجب أن تقوم فقط بمنح القروض قصيرة الأجل والتي لا تتجاوز مدتها عن سنة، وكان يقتصر نشاطها على منح القروض للتجار لتمويل العمليات التسويقية، ثم تطور الأمر إلى منح القروض الزراعية إلى الفلاحين لمواجهة النفقات الجارية للزراعة وتسويق المحاصيل، ثم تطور الأمر كذلك ونمت الصناعة وزيادة الإنتاج الزراعي، مما أدى

1- كانجو عبود كانجو، وآخرون: الإدارة المالية، (دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 1997م)، ص44.



إلى النمو في القطاع الصناعي، فأصبحت هذه المصارف تقوم بمنح القروض قصيرة الأجل لشراء المواد الخام، وسداد احتياجات رأس المال العامل. وتقوم المصارف التجارية حالياً بمنح القروض لجميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية ولآجال مختلفة. والسبب الآخر لعدم ملائمة تسمية هذه المؤسسات بالمصارف التجارية يمكن في أنها تقوم بالعديد من الوظائف المصرفية، وخاصة خلال العقود الأخيرة تطورت هذه المصارف عبر الزمن، وأصبحت كشركات قابضة تقوم بتقديم الخدمات الاستشارية في المحاسبة والتسويق المصرفي وتقييم المشروعات الاقتصادية لكافة المؤسسات في المجتمع، كما تقوم بالمشاركة في المجموعات المصرفية العالمية وتقديم كافة أنواع التمويل اللازم لمشروعات التنمية الاقتصادية<sup>(1)</sup>.

ولهذه الأسباب فإن بعض الاقتصاديين يطلقون على هذه المصارف اسم مصارف الودائع المصرفية Checking and time deposits والبعض الآخر يطلق عليها وصف بنوك الخدمات Allpurpose banks. أو ما يؤخذ به حالياً البنوك الشاملة، إلا أننا في هذا البحث سنستخدم الاسم الشائع وهو المصارف التجارية.

### 3-2 تعريف المصارف التجارية:

تعرف المصارف التجارية بأنها تلك المؤسسات المالية والمصرفية التي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع تدفع عند الطلب لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، كما تباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل

1- د. سامي خليل: اقتصاديات النقود والبنوك (القاهرة، دار النهضة العربية، 2002)، ص 203-

والخارج، والمساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية طبقاً للأوضاع التي يقررها المصرف المركزي<sup>(1)</sup>.

كما نصت المادة (50) من قانون المصارف الليبية رقم (4) لسنة 1963م

على وضع تعريف خاص بالمصرف التجاري ينص على الآتي:

يعتبر مصرفاً تجارياً كل منشأة تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع في حسابات جارية تدفع عند الطلب أو لأجل وفتح الاعتمادات وتحصيل الصكوك المسحوبة من العملاء، أو عليهم، ومنح السلفيات وغير ذلك من الأعمال المصرفية<sup>(2)</sup>.

### 3-3 أهداف المصارف التجارية:

تعد أهداف المصارف التجارية أحد خطوات التخطيط الرئيسية والتي توضح الاتجاهات المختلفة للمصارف، وكذلك العلاقات المتداخلة بين المصارف التجارية وباقي قطاعات المجتمع، والمؤشرات الأخرى المتمثلة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ذات التأثير المباشر على نشاط المصارف، كما يجب أن تكون هذه الأهداف واضحة ومكتوبة بشكل رسمي وقابلة للتحقق والقياس كي تشكل نتائجها بالنجاح.

ويمكن تقسيم الأهداف إلى ما يلي:

1- د. بشير علي التويرقي: إدارة المصارف وتطويرها (بنغازي، دار الكتب الوطنية، ط1، 2000)، ص27.

2- د. صالح الأمين الأرباح، اقتصاديات النقود والمصارف (غريان، كلية المحاسبة، جامعة الجبل الغربي، 1995)، ص24.

## أ) الأهداف العامة:

وهي الأهداف الرئيسية التي تتعلق بالسياسات العامة للمصارف التجارية والتي يصفها البعض ويطلق عليها بأنها السمات المميزة للمصارف التجارية<sup>(1)</sup>، وهي تتمثل في الآتي:

- تعظيم الربحية: يعتمد تعظيم الربحية على زيادة الإيرادات في المصارف التجارية، وزيادة الإيرادات يتوقف على مدى قدرتها في تحويل الأموال المتجمعة لديها (الودائع) إلى استثمار يستطيع من خلالها تحقيق صافي الفوائد التي تتمثل في الفرق بين العوائد الناتجة من استثمار تلك الودائع وبين الفوائد المدفوعة عليها: وهو ما يطلق عليه بالعائد الناجم عن الاعتماد على أموال الغير في تمويل الاستثمارات، لذلك فإن ربحية المصارف التجارية تتعدم عندما تبقى الودائع عاطلة وغير مستمرة.

- توفير السيولة: تعتمد المصارف التجارية في توفير هذه الموارد على الودائع التي تستحق عند الطلب، ومدى قدرتها على دعم ثقتها مع عملائها وأن تكون مستعدة على الإبقاء بها في أي وقت لا تستثمر كل ما هو متاح لديها من موارد مالية ونقدية وذلك لمواجهة حالات الطوارئ ومقابلة مسحوبات العملاء غير المتوقعة.

لذلك فإن هناك علاقة عكسية بين (الربحية) من جهة (والسيولة) من جهة أخرى، إذ أن قيام المصارف التجارية بتوظيف أو استثمار أي قدر من الموارد المتاحة يتم على حساب نقص سيولتها في الوقت ذاته تضيف ذلك القدر من

1- د. محمد عثمان إسماعيل: التمويل والإدارة في منظمات الأعمال (دار النهضة العربية، مطبعة جامعة القاهرة 1995م، ص16.

- د. منير إبراهيم هندی: إدارة الأسواق والمنشآت المالية، (منشأة المعارف 1997م)، ص25-27.

- د. صبحي تادرس قريصة، د. كامل عبد المقصود بكري: النقود والبنوك التجارية، (دار الجامعات المصرية، ط1، 1979)، ص79-81.

الاستثمار. لهذا تقع على مسئولية الإدارة المصرفية الناجمة مهمة التوافق والمواءمة بين الربحية التي يسعى إليها المصرف والسيولة التي يجب عليه الاحتفاظ بقدر مناسب منها.

- تحقيق الأمان: إن التزام المصارف التجارية بالنسب المحددة لمعايير الملاءة المصرفية أو درجة كفاية رأس المال بما لا يقل عن 15% من قيمة الأصول الخطرة حسب مقدار لجنة بازل بعد الأزمة العالمية 2008 م يجعل العملاء والمستثمرين يشعرون بالأمان والحماية من المخاطر التي قد يتعرضون إليها بسبب أي انخفاض محتمل في بعض الاستثمارات أو الأصول.

(ب) الأهداف الوظيفية:

وتتعلق هذه الأهداف بالنواحي التنفيذية والتفصيلية التي من شأنها أن تجعل المصارف التجارية تتمتع بالقبول العام لدى فئات المجتمع عامة والعاملين بصفة خاصة.

وتتمثل هذه الأهداف في الآتي:

- تحقيق أعلى درجات الكفاءة والفاعلية في حصولها على مصادر الأموال من ناحية، واستخدامها لهذه المصادر من ناحية أخرى.

- الوصول إلى أفضل العوائد المطلوبة الذي يضمن لهذه المصارف البقاء والاستمرار في أنشطتها.

- المساهمة في تمويل خطط التنمية الشاملة لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة عن طريق تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية.

- اختيار وتحديد العلاقة بين المصارف التجارية والعملاء المرتقبين وذلك عن طريق تقديم أفضل الخدمات المصرفية لهم ونشر الوعي المصرفي لدى الناس.

- اختيار وتحديد العلاقة بالمجتمع الخارجي وتسويق الخدمات.
- تحديد واختيار محفظة مثلى للقروض والسلفيات وكذلك الاستثمارات.
- رابعاً: تطور أنواع وحجم الائتمان الممنوح من المصارف التجارية الليبية وفق القطاعات والأنشطة الاقتصادية:

كان الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية الرافد الأساسي لتمويل خطط التنمية الاقتصادية في ليبيا، نظراً لامتلاكها القوة والقدرة الإقراضية خلال الفترة قيد الدراسة، وبالتالي كان معتمداً عليها في تمويل القطاعات والأنشطة الاقتصادية في مجالات مختلفة.

وفيما يلي نستعرض أهم تطورات الائتمان الممنوح من المصارف التجارية وفق القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة:

#### (1) تطور أنواع وحجم الائتمان الممنوح في ليبيا:

يقصد هنا بأنواع الائتمان ما تقدمه المصارف التجارية من قروض وسلفيات وتسهيلات ائتمانية، وكمبيالات تجارية مخصومة، وكذلك السحب على المكشوف. أما حجم الائتمان فيقصد به قيم وسقف القروض التي تمنحها المصارف التجارية، فقد ارتفع هذا السقف عام 2008 بنحو 6263.4 مليون دينار أو ما نسبته 146.5% ليصل إلى 10544.9 مليون دينار، مقابل 4281.5 مليون دينار في نهاية عام 1995، ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة رصيد القروض والسلفيات والسحب على المكشوف بنحو 6274.5 مليون دينار ليصل رصيدها 10.437.3 مليون دينار في نهاية عام 2008، في حين انخفض رصيد التسهيلات الائتمانية ليصل 101.3 مليون دينار.

ومن خلال تتبع البيانات الواردة بالجدول (4-1) واتجاه نسبه الموضحة في

الشكل البياني رقم (4-1)، يلاحظ ما يلي:

(أ) تطور القروض والسلفيات والسحب على المكشوف:

يلاحظ أن هذا البند في زيادة متواصلة اتصف معدلها بالتذبذب صعوداً وهبوطاً خلال الفترة قيد الدراسة، فقد بلغ في عام 1995 ما قيمته 4162.8 مليون دينار أي ما نسبته 97.2%، ثم انخفضت قليلاً لتصل ما نسبته 93.4% في عام 1996، ثم عادت من جديد في تزايد مستمرًا خلال الفترة (1997-2003) بنسب 94.4، 95.7، 98.6، 99.7، 100، 100، 100% على الترتيب وكان معدل النمو السنوي لهذا البند خلال تلك الفترة في المتوسط ما نسبته 9.3%.

أما في عامي 2004، 2005، فقد شهد انخفاضاً في بند القروض والسلفيات والسحب على المكشوف مقارنة بعام 2003، حيث انخفض هذا البند من 6769.7 مليون دينار عام 2003 إلى 6508.2 مليون دينار عام 2004 ثم إلى 6162.1 مليون دينار عام 2005، وبنسب انخفاض بلغت 3.9، 5.3% على التوالي.

أما فيما يخص السنوات الثلاثة 2006، 2007، 2008، فقد حقق هذا البند زيادة متواصلة، حيث بلغ في نهاية العام 2006 ما قيمته 7065.2 مليون دينار أي ما نسبته 100% من إجمالي الائتمان الممنوح من المصارف التجارية، ثم ارتفع إلى أقصاه في نهاية عام 2008، ليصل إلى 10437.3 مليون دينار وكان معدل النمو السنوي خلال تلك الفترة في المتوسط 19.3%، ويرجع ذلك إلى الزيادة في منح الائتمان على مشاريع البنية الأساسية والخدمية والإنتاجية وإقراض المشروعات المختلفة قروضاً متوسطة وطويلة الأجل (فيما عدا السحب على المكشوف الذي يعرف بالحساب الجاري المدين فهو نوع من التسهيلات الائتمانية تمنحه المصارف التجارية لعملائها على شكل قروض قصيرة الأجل).

## (ب) تطور التسهيلات الائتمانية:

يلاحظ أن هذا النوع من الائتمان كان يمنح للشركات والتشاريكات وفي معظمها للقطاع الخاص، ويمثل بأنه غير استثماري من وجهة نظر بعض المسؤولين في إدارات الائتمان بهذه المصارف.

ويلاحظ من الجدول (4-1) واتجاه نسبه الموضحة بالشكل البياني رقم (4-1) أن هذا البند لم يشكل نسبة كبيرة من إجمالي الائتمان، حيث اتصف بالتذبذب خلال الفترة قيد الدراسة، فقد بلغ في عام 1995 ما قيمته 45.8 مليون دينار أو ما نسبته 1.1%، ثم واصل ارتفاعه ليصل إلى 187.8 مليون دينار أو ما نسبته 4.8% في عام 1996، ثم انخفض قليلاً بما نسبته 3.8% في عام 1997. ثم عاد من جديد في تزايداً ليصل إلى أقصاه في عام 1998 حيث بلغ 191.6 مليون دينار أو ما نسبته 4.2% وكان معدل النمو السنوي خلال هذا العام ما نسبته 20.5% ويعود السبب في ذلك إلى الزيادة في القدرة الإقراضية التي تميزت به المصارف التجارية هذا العام نتيجة فائض السيولة الموجود لديها.

أما فيما يخص السنوات التي تلت عام 1998 وبالتحديد الفترة 1999-2007 فقد شهدت انخفاضاً مستمراً حتى واصلت أدنى نسبة لها عام 2007 لتبلغ أو تقترب من الصفر، وكان معدل النمو السنوي لهذا العام سالباً، ولكنه شهد بند التسهيلات الائتمانية في نهاية الفترة محل البحث (2008) ارتفاعاً ملحوظاً، حيث بلغ 101.3 مليون دينار أو ما نسبته 1% ويعزى هذا الارتفاع إلى إعادة فتح المجال أمام عمل القطاع الخاص، وبالتالي توجه المصارف إلى دعمه.

## (ج) تطور الكمبيالات التجارية المخصوصة:

بالنظر إلى بيانات الجدول (4-1) يلاحظ أن قيم ونسب الكمبيالات التجارية المخصوصة متذبذبة هي الأخرى خلال الفترة 1995-2008، فقد بلغت عام 1995 ما قيمته 72.9 مليون دينار أو ما نسبته 1.7% من إجمالي الائتمان الممنوح خلال العام، ثم شهدت زيادة مستمرة حتى وصلت أعلى نسبة لها عام 1996، حيث بلغت 2.2% من إجمالي الائتمان الممنوح خلال العام.

أما فيما يخص باقي السنوات التي تلت عام 1996، فقد اتصف معدلها بالتذبذب صعوداً وهبوطاً خلال الفترة 1997-2008، حيث انخفض دورها وتضاءل لتصبح نسبتها تقريباً لا تذكر وتقترب من الصفر، ويعود هذا الانخفاض إلى انخفاض حجم التعامل بالأوراق التجارية، فضلاً عن محدودية عوائدها، بالإضافة إلى انخفاض كفاءة وفاعلية السوق المالي في ليبيا وعدم قدرته على تنشيط وتداول الأوراق التجارية.

## جدول رقم (4-1)

تطور أنواع وحجم الائتمان الممنوح من المصارف التجارية خلاف الفترة (1995-2008)

القيمة بالمليون دينار

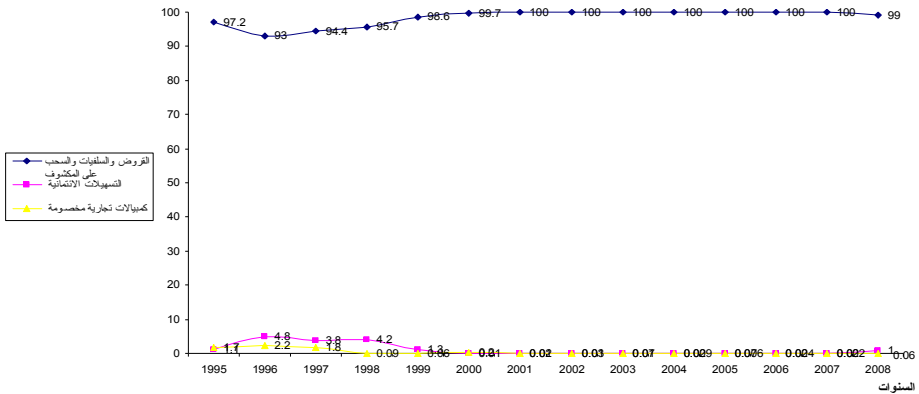
إجمالي الائتمان	كمبيالات تجارية مخصوصة			التسهيلات الائتمانية			الفروق والسلفيات والسحب على المكشوف			نوع الائتمان
	معدل التغيير	النسبة %	القيمة	معدل التغيير %	النسبة %	القيمة	معدل التغيير %	النسبة %	القيمة	
4281.5	-	1.7	72.9	-	1.1	45.8	-	97.2	4162.8	1995
3915.0	18.8	2.2	86.6	310	4.8	187.8	(12.5)	93.0	3640.6	1996
4165.9	(12.9)	1.8	75.4	(15)	3.8	159.0	8	94.4	3931.6	1997
4530.2	(94.8)	0.09	3.9	20.5	4.2	191.6	10.3	95.7	4334.7	1998
5203.6	(17.9)	0.06	3.2	(65.3)	1.3	66.5	18.4	98.6	5133.9	1999



إجمالي الائتمان	كمبيالات تجارية مخصصة			التسهيلات الائتمانية			الفروق والسلفيات والسحب على المكشوف			نوع الائتمان السنة
	معدل التغيير	النسبة %	القيمة	معدل التغيير %	النسبة %	القيمة	معدل التغيير %	النسبة %	القيمة	
5.584.0	271.8	0.2	11.9	(98.8)	0.01	0.8	8.5	99.7	5571.3	2000
6.057.6	(88.2)	0.02	1.4	(12.5)	0.01	0.7	8.7	100	6055.5	2001
6.357.8	14.3	0.03	1.6	0	0.01	0.7	5.0	100	6355.5	2002
6.775.1	194	0.07	4.7	0	0.01	0.7	6.5	100	6769.7	2003
6.510.3	(68)	0.02	1.5	(14.3)	0.009	0.6	(3.9)	100	6508.2	2004
6.166.6	173.3	0.07	4.1	(33.3)	0.006	0.4	(5.3)	100	6162.1	2005
7.067.2	(58.5)	0.02	1.7	(25)	0.004	0.3	14.7	100	7065.2	2006
8.191.3	(23.5)	0.02	1.3	33.3	0.002	0.2	15.9	100	8189.8	2007
10.544.9	384.6	0.06	6.3	50.550	1.0	101.3	27.4	99.0	10437.3	2008

المصدر: مصرف ليبيا المركزي - إعداد مختلفة.

نسبة مئوية



شكل (1-4) أنواع ونسب حجم الائتمان الممنوح من المصارف التجارية

## 2- مجالات القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التجارية:

من خلال دراسة وتحليل البيانات الواردة بالجدول (4-2) واتجاه نسبه الموضحة في الشكل البياني رقم (4-2) يلاحظ ما يلي:

(أ) تطور قيم وأسقف قروض القطاعات والأنشطة الاقتصادية (إنتاجية وخدمية):

يلاحظ أن هذا النوع من القروض كان يمنح للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية (الصناعية والخدمية)، وأنه يشكل هذا البند نسبة كبيرة من إجمالي الائتمان الممنوح، حيث انصف بالتذبذب خلال الفترة قيد الدراسة، فقد بلغ في بداية الفترة 1995 ما قيمته 2462.7 مليون دينار أو ما نسبته 57.5% ثم تراجع قليلاً في عام 1996 بما نسبته 48% وذلك من إجمالي الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية.

أما بعد عام 1996 وبالتحديد خلال الفترة 1997-2003، فقد شهد هذا البند تزايداً مستمراً ليصل إلى أقصاه في نهاية عام 2003، حيث بلغ 3549.0 مليون دينار أو ما نسبته 52.4% من إجمالي الائتمان.

كما سجل هذا البند انخفاضاً ملحوظاً خلال عامي 2004، 2005، بما نسبته 49.1، 43.8% على التوالي، ويرجع السبب في ذلك إلى تولي المصارف المتخصصة مهمة الإقراض لكثير من هذه الأنشطة والقطاعات الإنتاجية وبشروط ميسرة. أما السنوات 2006، 2007، 2008، فقد شهد معدل النمو السنوي لبند القروض الأنشطة الاقتصادية خلالها ارتفاعاً ملحوظاً، حيث بلغ ما نسبته 32.9، 26.6، 45.2% على التوالي، ويرجع ذلك إلى زيادة الإقراض على مشاريع البنية الأساسية والخدمية والإنتاجية من قبل هذه المصارف.

(ب) تطور قيم وأسقف القروض العقارية:

يلاحظ أن تطور قيم وأسقف القروض العقارية لدى المصارف التجارية متذبذبة هي الأخرى صعودًا وهبوطًا خلال الفترة قيد الدراسة، فقد بلغت في عام 1995 ما قيمته 1343.5 مليون دينار أو ما نسبته 31.4% من إجمالي الائتمان، ثم ارتفعت قليلاً في عام 1996، بما نسبته 36%، ثم بدأت في الانخفاض منذ عام 1997 بما نسبته 31.8% واستمر ذلك الانخفاض حتى نهاية الفترة قيد الدراسة لتصل بما نسبته 12.3% من إجمالي الائتمان، ويعود السبب في ذلك إلى إيقاف منح القروض العقارية من المصارف التجارية بتوجيه من مصرف ليبيا المركزي بناءً على القانون رقم (68) الصادر عن اللجنة الشعبية العامة بشأن الإقراض العقاري، حيث تولى مصرف الادخار والاستثمار العقاري أحد المصارف المتخصصة هذه المهمة الذي تم دعمه من قبل الخزانة العامة.

(ج) تطور قيم وأسقف قروض النهر الصناعي:

يلاحظ أن تطور قروض النهر الصناعي خلال الفترة 1995-2008 متذبذبة بعض الشيء، فقد بلغت في عام 1995، ما قيمته 373.0 مليون دينار أو ما نسبته 8.7% من إجمالي الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية، ثم ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 9.5% عام 1996، ويرجع السبب في ذلك إلى تزايد العمل الفعلي بهذا المشروع، ثم انخفضت هذه النسبة تدريجياً حتى وصلت إلى 1.7% عام 2008، ويعزى ذلك إلى انتهاء وتشطيب العمل الفعلي بهذا المشروع.

(د) تطور قيم وأسقف القروض الاجتماعية:

تمثل القروض الاجتماعية الأنشطة الرئيسية للمصارف التجارية من حيث الاستثمار، نظراً لما تحققه من عوائد بصورة مستمرة، فقد حققت هذه القروض زيادة

مستمرة خلال الفترة قيد الدراسة، حيث بلغت في عام 1995، ما قيمته 102.3 مليون دينار أو ما نسبته 2.4 من إجمالي الائتمان الممنوح، ثم زادت هذه النسبة تدريجيًا، حيث وصلت إلى أعلى مستوى لها عام 2005، لتبلغ 27.0%، ويعود السبب في ذلك إلى رغبة هذه المصارف في التركيز على استثماراتها في مثل هذه القروض، نتيجة لازدياد طلبات الاقتراض من قبل الأفراد لأغراض تمويل احتياجاتهم الاستهلاكية من سلع ومركوب وغير ذلك.

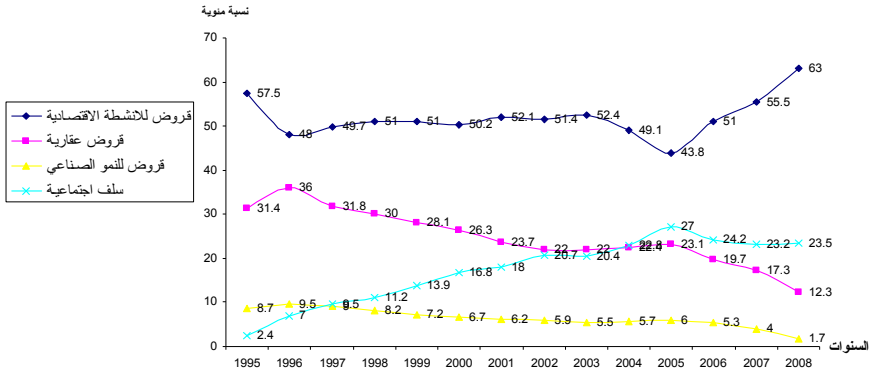
أما السنوات 2006، 2007، 2008 وعلى الرغم من زيادة قيم وأسقف القروض الاجتماعية، مقارنة بالسنوات السابقة قيد الدراسة، إلا أن نسبتها المئوية نسبة إلى إجمالي الائتمان الممنوح، قد انخفضت إلى 24.2، 23.2، 23.5 على التوالي.

## جدول رقم (2-4)

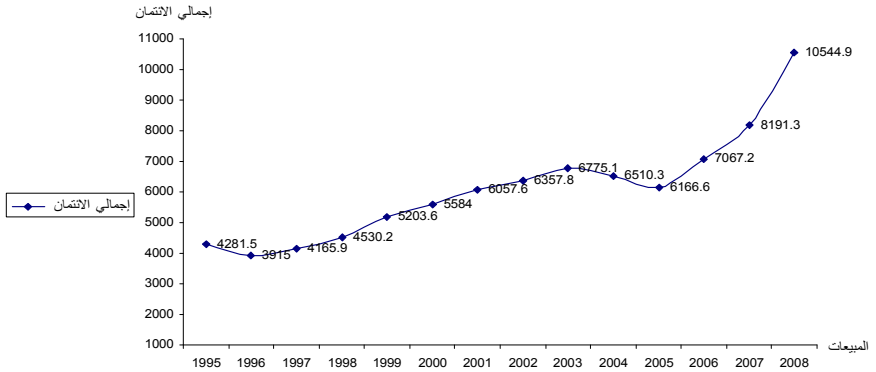
مجالات القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التجارية لمختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية للفترة (1995-2008)  
القيمة بالمليون دينار

معدل التغير %	مقدار التغير	إجمالي الائتمان	قروض اجتماعية		قروض النهر الصناعي العظيم		قروض عقارية		قروض الأنشطة الاقتصادية وإنتاجية وخدمية		السنة
			النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
-	-	4281.5	2.4	102.3	8.7	373.0	31.4	1343.5	57.5	2462.7	1995
(8.6)	(366.5)	3915.0	7.0	274.4	9.5	373.0	36.0	1389.7	48.0	1877.9	1996
6.4	250.9	4165.9	9.5	394.9	9.0	373.0	31.8	1326.0	49.7	2072.0	1997
8.7	364.3	4530.2	11.2	506.0	8.2	373.0	30.0	1360.4	51.0	2290.8	1998
14.9	673.4	5203.6	13.9	723.0	7.2	373.0	28.1	1459.7	51.0	2647.9	1999
7.3	380.4	5584.0	16.8	939.2	6.7	373.0	26.3	1468.9	50.2	2802.9	2000
8.5	473.6	6057.6	18.0	1091.7	6.2	373.0	23.7	1436.9	52.1	3156.0	2001
5.0	300.2	6357.8	20.7	1316.9	5.9	373.0	22.0	1398.1	51.4	3269.8	2002
6.6	417.3	6775.1	20.4	1381.0	5.5	373.0	22.0	1472.1	52.4	3549.0	2003
(3.9)	(264.8)	6510.3	22.8	1486.9	5.7	373.0	22.4	1456.2	49.1	3194.2	2004
(5.3)	(343.7)	6166.6	27.0	1665.7	6.0	373.0	23.1	1426.3	43.8	2701.6	2005
14.6	900.6	7067.2	24.2	1709.9	5.3	373.0	19.7	1394.4	51.0	3589.9	2006
15.9	1124.1	8191.3	23.2	1899.9	4.0	328.0	17.3	1419.4	55.5	4544.0	2007
28.7	2353.6	10.544.9	23.5	2473.3	1.7	174.0	12.3	1300.8	63.0	6596.8	2008

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (1) بالملحق الذي يوضح إجمالي الموجودات بالمصارف التجارية.



شكل رقم (2-4) القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التجارية لمختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية



شكل رقم (3-4) إجمالي الائتمان الممنوح من المصارف التجارية

## خامساً: تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام النموذج القياسي:

### 1.5 وصف النموذج:

من العرض السابق لمفهوم المصارف التجارية وطبيعة أعمالها وما تضمنه من تحليل وصفي واستقرائي لتفاصيل الودائع بأنواعها، وكذلك بعد وصف التسهيلات الائتمانية للمصارف التجارية والتعرف على مدى مساهمتها في تمويل المشروعات الاقتصادية من خلال دعم القاعدة الإنتاجية وذلك بتوفير الائتمان اللازم لهذه المشروعات.

وبناءً على ذلك فإن الباحثان يرغبان في تقييم أداء المصارف التجارية في تمويلها للمشروعات الاقتصادية من خلال مقارنة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع الذي يتوقف على القطاعات الاقتصادية والقروض والتسهيلات الائتمانية والودائع ورأس المال كمتغيرات مستقلة وذلك في صورة نموذج قياس يعتمد على البيانات السنوية خلال الفترة قيد الدراسة<sup>(1)</sup>.

واستيفاءً للنموذج الرياضي المستخدم في قياس معدل الأداء في المصارف التجارية محل الدراسة يمكن تقدير الائتمان الممنوح للمشروعات الاقتصادية عن طريق المعادلات السلوكية التالية، والتي تم التوصل إليها من خلال البحث في مشكلة أهداف هذه الدراسة.

$$CR = a_0 + a_1LES + a_2HIL + a_3SL + UT \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن:

1- مصادر بيانات المتغيرات كانت من الآتي:

- المصارف التجارية: الميزانيات المعتمدة والتقارير السنوية خلال الفترة 1995-2008.
- م.ل.م: التقرير السنوي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.
- وزارة التخطيط: الحسابات القومية، سنوات مختلفة.

CR = إجمالي الائتمان الممنوح من المصارف التجارية.  
 LES = قروض الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية الممنوحة من المصارف التجارية.

HIL = قروض عقارية ممنوحة من قبل المصارف التجارية.

SL = السلف الاجتماعية الممنوحة من المصارف التجارية.

Ut = متغير عشوائي.

واستكمالاً لاستقراء التحليل القياسي من ناحية، ومن ناحية أخرى قراءة كل المؤشرات التي تبين مساهمة القطاعات غير النفطية في تمويل المشروعات الاقتصادية تم اقتراح المعادلة التالية:

$$GDP = a_0 + a_1Rgs + a_2Rp + uT \quad \dots\dots\dots (2)$$

حيث أن:

RGS = إيرادات القطاعات غير نفطية في تمويلها للمشروعات الاقتصادية.

Rp = إيرادات قطاع النفط في تمويله للمشروعات الاقتصادية.

Ut = متغير عشوائي.

يعد هذا التسلسل المنطقي في عرض المعادلات وصلنا في نهاية العرض الموجز لهذه المعادلات إلى تكوين المعادلة النهائية لقياس العلاقة وهي على النحو التالي:

$$GDP = Fd(CR, GS, rp) \quad \dots\dots\dots (3)$$

حيث أن:

F = رمز للدالة.



وهذا يتعين أن معدل التمويل للمشروعات الاقتصادية التي تساهم بها المصارف التجارية والقطاعات غير نفطية الأخرى والقطاعات النفطية هو دالة في كل من إجمالي الائتمان الممنوح من هذه المصارف وإيرادات القطاعات النفطية وغير النفطية الأخرى.

يتم تحويل معادلة كوب دو جلاس الأسية إلى معادلة خطية عن طريق أخذ اللوغاريتم الطبيعي.

$$\log GDP = \log \lambda + \alpha_1 \log CR + \alpha_2 \log RGS + \alpha_3 \log Rp + Eut$$

حيث أن:

$$GDP = \text{الناتج المحلي الإجمالي.}$$

$$CR = \text{إجمالي الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية.}$$

$$Rgs = \text{إيرادات القطاعات غير النفطية الممولة في المشروعات الاقتصادية.}$$

$$Rp = \text{إيرادات القطاع النفطي.}$$

وأخيراً يمكن أن نعرف المعادلة النهائية على النحو التالي:

$$YT = b_0 + b_1x_1 + b_2x_2 + b_3x_3 + uT \quad \dots\dots\dots (4)$$

$$\log.GDP = YT$$

$$\log \lambda = b_0$$

$$\alpha_1 \log CR = b_1x_1$$

$$\alpha_2 \log Rgs = b_2x_2$$

$$\alpha_3 \log RP = b_3x_3$$

وسوف يتم قياس المعادلة السابقة على المستوى العام للتمويل لهذه

المشروعات.

## 2.5 تطبيق النموذج:

وباستخدام النموذج وتطبيق طريقة المربعات الصغرى للحصول على قيم تقديرية لمعاملات هذا النموذج، وذلك لغرض تفسير صيغة هذه العلاقة من ناحية واستخدامها من ناحية في عملية التنبؤ بقيم المتغيرات من ناحية أخرى.

$$GDP = F(Cr, Rgs, Rp) \quad \text{من المعادلة السابقة:}$$

يتم وصف هذه العلاقة بواسطة دالة كوب دو جلاس وهي على النحو التالي:

$$GDP = B_0 \left( \frac{Rgs}{Rp} \right)^{B_1} cr^{B_2}$$

$$= B_0 x_1^{B_1} \cdot x_2^{B_2}$$

حيث أن:

$$GDP = \text{الناتج المحلي الإجمالي.}$$

$$X_1 = \text{تمثل ratio بين Rgs، Rp.}$$

$$X_2 = \text{تمثل CR إجمالي الائتمان الممنوح من المصارف التجارية.}$$

$$B_0, B_1, B_2 = \text{معاملات الانحدار أي التغيير النسبي في GDP بنسبة تغيير قيم } X_1, X_2 \text{ بوحدة واحدة \%}.$$

ومما سبق قمنا بتطوير العلاقة السابقة محاولين إرجاعها إلى أصل العلاقة

المقترحة على الصورة التالية:

$$\log GDP = \log B_0 + B_1 \log x_1 + B_2 \log x_2$$

$$= 9.6 - 0.96 \log x_1 + 0.10 \log x_2$$

$$= (44.34)(-11.60)^* (3.67)^*$$

$$R^2 = 0.96 \quad dw = 1.58$$

يتضح أن المتغيرات التفسيرية  $X_1$ ،  $X_2$  تتميز بالمعنوية الإحصائية في تفسيرها للمتغير التابع، حيث نستطيع القول أن نسبة إيرادات القطاعات الغير نفطية (Rgs) إلى إيرادات القطاع النفطي (RP)، أي  $\frac{Rgs}{Rp} = x_1$ ، وإجمالي الائتمان الممنوح من المصارف التجارية تفسر النمو في GDP، ونحن واثقين بدرجة 90% وبمستوى معنوية 10%.

ويتضح من التحليل ما يلي:

● وجود علاقة عكسية بين  $X_1$  والتي تمثل  $\frac{Rgs}{Rp}$  كمتغير مستقل، والنتاج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغير تابع، كما يتضح من إشارة معامل الانحدار ( $b_1$ ) السالب. حيث أن انخفاض  $X_1$  بمقدار 1% أدى ذلك إلى نمو في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.96)%، وأن الزيادة في  $X_1$  بنفس المقدار أدى ذلك إلى انخفاض نحو (GDP) بمقدار (0.96)%.

● وجود علاقة طردية بين  $X_2$  والتي تمثل (CR) كمتغير مستقل والناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغير تابع، كما يتضح من إشارة معامل الانحدار ( $B_2$ ) الموجب. ويتضح من قيمة هذا المعامل أيضاً أن زيادة  $X_2$  بمقدار 1% أدى إلى زيادة (GDP) بمقدار (0.10)%.

ويتضح من العلاقة التي يشير إليها معامل التحديد ( $R^2$ ) أن قرابة 0.96 من التغيرات في المتغير التابع (GDP) تفسرها التغيرات المستقلة  $X_1$ ،  $X_2$ ، أي أن المعادلة تتمتع بقوة تفسيرية عالية جداً، ولقد تم الكشف عن نتائج النموذج عن طريق استخدام بعض الاختبارات المطلوبة مثل اختبارات RAMSY, LM, ARCH، والتي أثبتت أن النموذج لا يعاني من المشاكل الإحصائية.

## سادساً: النتائج والتوصيات:

## 1.6 النتائج:

● من خلال دراسة تطور حجم وأنواع الائتمان الممنوح من المصارف التجارية وفق القطاعات والأنشطة الاقتصادية لمختلف المشروعات تبين أن نسبة الفروض الإنتاجية إلى إجمالي الائتمان، قد بلغت في المتوسط 43.1%، وبشكل عام يلاحظ أن هذه المصارف لم تساهم في تمويل القطاعات الإنتاجية مساهمة فعالة وذلك من خلال البيانات والأرقام التي تعبر عن هذا الائتمان الممنوح من إجمالي أرصدة حجم التمويلات لمختلف القطاعات الأخرى.

● يتضح من خلال نتائج التحليل القياسي أن الزيادة في إجمالي الائتمان الممنوح من المصارف التجارية بمقدار 1% أدى إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بمقدار (0.10)%. ومما يدعونا إلى الاستنتاج أن مساهمة هذه المصارف محل البحث في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة جداً، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض نسبة القروض الإنتاجية إلى إجمالي الائتمان، مما أسفر على تعثرها وعدم الاستفادة من هذه الموارد وإعادة توظيفها مرة أخرى.

● انخفاض النسبة بين إيرادات القطاعات غير النفطية وإيراد القطاع النفطي بمقدار 1% أدى إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بمقدار 0.96%. والعكس صحيح أيضاً في حال ارتفاع النسبة بمقدار 1% يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.96%.

## 2.6 التوصيات:

- العمل على توفير المرونة الكافية من المصرف المركزي لقطاع المصارف التجارية وإعطاء هذا القطاع نوعاً من الاستقلالية، للتأقلم مع التطورات المعاصرة لكي يساهم في تمويل المشروعات الاقتصادية بكفاءة وفعالية.
- حث القطاع المصرفي على التوسع في منح الائتمان ذات الطبيعة الإنتاجية، والابتعاد قدر الإمكان عن دعم الأنشطة الخدمية، ووضع أسس علمية وعملية يتم عن طريقها معالجة مسألة الضمانات التي تؤخذ على المستثمرين في هذا المجال.
- التركيز في تقديم الائتمان على التمحيص التدقيق لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الممولة، وليست مجرد استيفاء الضمانات، فضلاً عن ضرورة المتابعة الدقيقة لهذه المشروعات للتأكد من عملية الصرف في الأغراض المحددة والمخصصة لها، وكذلك الوقوف على متابعة وسائل السداد أولاً بأول.
- الاتجاه نحو السرعة والدقة في العمل المصرفي من خلال رفع كفاءة العاملين والتوسع في الدورات التدريبية العملية في آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا الحديثة في المجال المصرفي.

## قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

(أ) الكتب:

- 1- خليل، سامي: اقتصاديات النقود والبنوك، (القاهرة، دار النهضة العربية، 2002).
- 2- التويرقي، بشير علي: إدارة المصارف وتطويرها، (بنغازي، دار الكتب الوطنية، ط1، 2000).
- 3- هندي، منير إبراهيم: إدارة الأسواق والمنشآت المالية، (منشأة المعارف، 1997).
- 4- قريصة، فتحي ادريس، بكرى، كامل عبد المقصود: النقود والبنوك والتجارة الخارجية، إدارة الجامعات المصرية، ط1، 1979).
- 5- غطاس، نبيه: معجم مصطلحات الاقتصاد والمال وإدارة الأعمال، مكتبة لبنان، بيروت، ط2، 1995).
- 6- كانجو، كانجو عيود، وآخرون: الإدارة المالية، (دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 1997).

(ب) المقالات:

- 1- رضا محمد علي: مصادر التمويل الخارجية طويلة الأجل، مجلة الاقتصاد والتجارة (طرابلس، وزارة الاقتصاد والتجارة، العدد الثالث عشر، مارس 2008م).

(ج) التقارير والنشرات:

- 1- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.
- 2- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.
- 3- مصرف ليبيا المركزي: قانون النقد الليبي رقم (4) لسنة 1951م.
- 4- مصرف ليبيا المركزي: قانون رقم (1/1993م) بشأن المصارف والنقد والائتمان.

- 5- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الجزء الأول (أبوظبي للسنوات 1995-2008).
- 6- المصرف التجاري الوطني: التقارير السنوية (طرابلس: تقارير سنوية لسنوات: 1995-2008م).
- 7- المصرف التجاري الوطني: الميزانية السنوية (طرابلس: ميزانيات معتمدة لسنوات: 1995-2008م).
- 8- مصرف الجمهورية: التقارير السنوية (غريان: تقارير سنوية لسنوات 1995-2008م).
- 9- مصرف الجمهورية: الميزانية السنوية (غريان: ميزانيات معتمدة لسنوات 1995-2008م).
- 10- مصرف الصحاري: التقارير السنوية (طرابلس: تقارير سنوية لسنوات 1995-2008م).
- 11- مصرف الوحدة: التقارير السنوية (بنغازي: تقارير سنوية لسنوات 1995-2008م).
- ثانياً: المراجع الأجنبية:

### Books A.

- 1- George N. Halm: Economics Money and Banking, (Home, Wood, Illinois: Richard D. Irwin Inc. 1961).
- 2- Cole, R. A, and L. Mishler, "Consumer and Business credit management, New York: McGraw-Hill, 1998.

- 3- Pay mond P. Kent, Money and Banking 6-ed (New York: Halt Rinehart and Winston, Inc, 1972).
- 4- Jessup,.p. "modern Bank management" (minn: west publication, 1980).
- 5- Lesterv. Chancellor: "The Economics of Money and Banking" 6 th ed (New york: Harber and Raw, 1973).
- 6- Van hrone, James: "c, financial market rates and flow Englewood cliffs", (new Jerscy, prentice Hall Ine, 1990).
- 7- R, charlles lames R, Mcguigan and willinm J.kret low, "contemporary financial. Management" (fourth Edition, N.y.west publishing co, 1990).
- 8- Thomas many, Et all money, "Banking and the money" (new york: Norton & com pany, lne, 1996).

### **B- Internet sources:**

- |   |                       |
|---|-----------------------|
| 1- <a href="http://www.Wahda.bank.ly">www.Wahda.bank.ly</a>                 | مصرف الوحدة           |
| 2- <a href="http://www.ncb.ly">www.ncb.ly</a>                               | المصرف التجاري الوطني |
| 3- <a href="http://www.gumhouria-bank.com.ly">www.gumhouria-bank.com.ly</a> | مصرف الجمهورية        |
| 4- <a href="http://www.Sahara.bank.com.ly">www.Sahara.bank.com.ly</a>       | مصرف الصحاري          |
| 5- <a href="http://www.CBI.gov.ly">www.CBI.gov.ly</a>                       | مصرف ليبيا المركزي    |